Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكتب بني سعيد ، وعلي بن مهزيار ، وحفص بن غياث وغيرها من الكتب والمؤلفات في الحديث ، مع العلم بان بعض مؤلفي هذه الكتب ليسوا من الامامية ، والبعض الآخر كان منحرفا عن المذهب الامامي . ويرجع الى غير الامام الشرعي ، الى غير ذلك من القرائن والمناسبات التي تؤكد صحة مضمون الخبر ، وان لم يكن في نفسه وبلحاظ سنده مستوفيا لشرائط الصحيح التي يجب أن تتوافر في الراوي حسب الأصول المقررة في علم الدراية[1].

ومن ذلك تبين ان الصحيح في عرف المتقدمين يتسع لكل ما يجوز الاعتماد عليه ، سواء أكان ذلك لناحية السند او لغيره من الاسباب التي ذكرناها فيدخل في ذلك الموثق ، والحسن وحتى الضعيف المقترن ببعض القرائن ، وما عدا ذلك فهو من نوع الضعيف الذي لا يجوز الاعتماد عليه بحال من الاحوال ، ولعل الذي سهل للمتقدمين ان يتوسعوا في استعمال الصحيح الى هذا الحد في حين ان كثيرا من الاخبار المقبولة لم تتوافر فيها عند المتأخرين القرائن التي تؤكد صحة مضمونها ، لعل الذي سهل لهم ذلك قربهم من عصر الائمة (ع) واتصالهم بالطبقة التي اهتمت بتصفية الحديث ، ووضعت الحواجز والسدود في طريق المنحرفين والمهتمين بالكذب على اهل البيت (ع) بالاضافة الى ثقتهم باصحاب الاصول الاربعمائة ومؤلفاتهم واحاطتهم بالقرائن التي ترجح صدق الراوي وان لم يكن في نفسه من الممدوحين بالصدق والامانة ، في حين ان اكثر هذه العوامل قد تلاشت بسبب بعد الزمان ، وضياع اصول تلك المؤلفات التي دونها اصحابها واشرف على تصفيتها القيمون وغيرهم في الفترة الواقعة بعد النصف الاول من القرن الثاني الى اواسط القرن الثالث .

---

(١) انظر ص ٥٤ و ٥٥ من العدة للطوسي ، وانظر مقياس الهداية في علم الدراية للمامقاني .